أثر المتغيرات السياسية على تطور العلاقات المصرية القطرية

عزالدين محمد محمد عزالدين [1]

الملخص:

تعتبر دولة قطر حديثة النشأة والتأسيس، وبالتالي فإن علاقاتها السياسية تعتبر أيضًا حديثة العهد نظرًا للفترة الزمنية التي مرت بها منذ الاستقلال عن بريطانيا عام 1971 وحتى اليوم، وخلال هذه الفترة اتسمت العلاقات بين مصر وقطر بعدم الاستقرار، وشهدت تقاربًا وتباعدًا خلال الأربعة عقود التي سبقت ثورة 25 يناير 2011، لذلك تتبعت الدراسة في الفصل الأول منها التراكم التاريخي لتطور العلاقات المصرية القطرية منذ استقلال قطر عن بريطانيا، حيث بدأت العلاقات السياسية بين البلدين منذ تولي الرئيس محمد أنور السادات رئاسة جمهورية مصر العربية في عام1970.

كما شهدت العلاقات المصرية القطرية العديد من التطورات في عهد الرؤساء المصريين، فمن الخلافات مرورًا بتوتر العلاقات وصولًا للاتهامات، ففي عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر اتسمت العلاقات بالخلاف الدائم، حيث قامت قطر بإعلان مقاطعتها للقمة العربية المنعقدة في القاهرة، واستمرارًا للعلاقات المتوترة بين مصر وقطر، شهدت فترة حكم الرئيس الراحل محمد أنور السادات علاقات باردة، اعتراضًا على توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد، وفي عهد الرئيس الراحل محمد حسني مبارك لم تختلف العلاقات مع قطر عن سابقيه، فتجمدت العلاقات بسبب دعم الشيخ

1- باحث ماجستير – كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق

حمد آل ثاني لحركة "حماس" وعلاقته بالنظام الإيراني، أما في فترة حكم الرئيس الراحل محمد مرسي، فتحولت العلاقات إلى أكثر قربًا، وزار الرئيس محمد مرسي قطر عقب شهر واحد فقط بعد توليه الحكم، وتوالت الزيارات بين الطرفين خلال عام حكم الرئيس مرسي وفي عهد الرئيس السيسي تغيرت العلاقات مع قطر، بسبب دعم قطر للإخوان المسلمين عقب الموقف القطري المناهض لقيام الطيران المصري بقصف معاقل "داعش" في ليبيا، ووجهت انتقادات لاذعة لمصر، ولكن القيادة المصرية قامت بالرد باتهام قطر بمساندة الإرهاب وسحب السفير المصري من الدوحة.

abstract

Qatar is a relatively new state, and consequently, its political relations are also relatively recent, given the short time since its independence from Britain in 1971. During this period, relations between Egypt and Qatar have been characterized by instability, experiencing periods of rapprochement and estrangement during the four decades preceding the January 25, 2011 revolution. Therefore, the first chapter of this study traces the historical development of Egyptian-Qatari relations since Qatar's independence from Britain. Political relations between the two countries began with President Anwar Sadat assuming the presidency of the Arab Republic of Egypt in 1970.

Egyptian-Qatari relations have witnessed numerous developments under successive Egyptian presidents, ranging from disagreements and strained relations to accusations. During the era of the late President Gamal Abdel Nasser, relations were marked by constant conflict, with Qatar boycotting the Arab Summit held in Cairo. Continuing this strained relationship, the era of the late President Anwar Sadat saw relations cool, largely due to Qatar's objection to Egypt's signing of the Camp David Accords. During the era of the late President Hosni Mubarak, relations with Qatar remained largely unchanged, frozen due to Sheikh Hamad bin Khalifa Al Thani's support for Hamas and his ties to the Iranian regime. However, during the presidency of the late Mohamed Morsi, relations improved significantly. President Morsi visited Qatar just one month after

assuming office, and visits between the two countries continued throughout his year in office. Under President Abdel Fattah al-Sisi, relations with Qatar shifted due to Qatar's support for the Muslim Brotherhood following Qatar's opposition to Egyptian airstrikes against ISIS strongholds in Libya. Egypt faced harsh criticism from Qatar, but the Egyptian leadership responded by accusing Qatar of supporting terrorism and recalling the Egyptian ambassador from Doha .

المقدمة :

ونظرًا لأهمية هذه العلاقة بين البلدين تم رصد نقاط التعاون والتنافس في العلاقات المصرية – القطرية، ومعرفة أسباب تذبذب العلاقة وعدم استقرارها على وتيرة ثابتة، أبرزها اختلاف التوجهات السياسية بين قيادتي البلدين بين دولة قطر الطامحة للعب دور إقليمي خارج العباءة السعودية، حيث تمتلك من المقومات ما يمكنها من القيام بالدور الفاعل على المستوى العربي، كما أنها تتمتع بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلًا عن إمكاناتها الطبيعية (النفط والغاز)، وبين دولة مصر التي تحتل مركزًا استراتيجيًّا فعّالًا في المنطقة العربية، بحكم موقعها الجغرافي الهام، وثقلها الاستراتيجي والبشري والثقافي المميز، ودورها في النظام الإقليمي العربي. إذ تعتبر الدولتان من الفاعلين في النظام الإقليمي العربي، وتؤثر علاقتهما على مسار العلاقات العربية – العربية بقدر ما يجمع بين الدولتين من توافق أو تنافر في المواقف تجاه القضايا الإقليمية.

لقد بدأت قطر تلعب دورًا فريدًا وحيويًا داخل المنطقة، وذلك بتبنيها سياسات مختلفة عن السياسات الخارجية لدول الخليج العربي الأخرى، كما أصبحت قطر طرفًا في دبلوماسية القنوات الخلفية مع الولايات المتحدة، كما كانت أول دولة خليجية تؤسس علاقات رسمية مع إسرائيل، وأسست علاقات مع بعض حركات المقاومة الإسلامية (حماس، وحزب الله) المناهضة لإسرائيل، ومع سوريا قبل أحداث عام 2011.

وبسبب الأطماع القطرية في قيادة المنطقة، كثيرًا ما كانت قطر تمارس سياسة خارجية محفوفة بالمخاطر في بعض الأحيان، يشير هذا التوجه في السياسية الخارجية القطرية إلى حدوث فراغ في القوى الإقليمية خاصة بين عامي (2011–2013) حيث

كانت مصر متعثرة بفعل فترتها الانتقالية التي تلت ثورتي 25 يناير 2011، و 30 يونيو 2013.

ويبدو أن القيادة القطرية اعتبرت ذلك الفراغ الفرصة التي كانت تنتظرها لتعزيز نفوذها وموقعها الإقليميين، وكان الرد الفعلي لقطر على الاحتجاجات العربية، النشر الفعلي لترسانتها الإعلامية ونشاطها الدبلوماسي ودعمها المالي، وحتى دعمها العسكري إن طلبته بعض الأطراف، فبات واضحًا أن قطر هي حاملة لواء تحرير الشعوب من استبداد حكامها، والقائد الفعلي للمنطقة في ظل غياب القوى العربية الرئيسة، مثل: مصر والسعودية والعراق وسوريا والجزائر.

وقد تكون هذه الرغبة ناتجة عن عامل نفسي لدى القيادة القطرية، يتمثل في رغبة القيادة في إثبات أن قطر ليست دولة صغيرة ملحق ضمن السعودية، بل هي دولة كبيرة وقوية، وساعد القيادة القطرية في ذلك وفرة المال. وعلى كل الأحوال؛ فإن الولايات المتحدة التقطت تلك الرغبة القطرية، وبدأت بتعزيزها وتنميتها وإعطائها الضوء الأخضر، وذلك في إطار البحث عن بديل عن الأنظمة العربية المترهلة والتي تنفر منها شعوبها؛ فكانت الولايات المتحدة خير حليف وأفضل داعم لها، ولولا القواعد الأمريكية في قطر والدعم الأمريكي الواضح، لما تجرأت قطر على ما قامت به من مناهضة الأنظمة والدول العربية الكبيرة مثل مصر والسعودية.

وفي الوقت ذاته سياسة التنافس التي سادت بين القيادتين السياستين في كلا الدولتين، والبحث القطري عن دور محوري بالمنطقة، ساهم في تأجيج اضطراب العلاقة المصرية القطرية، إذ حاولت قطر أن تلعب دورًا في قضايا ضمن النفوذ الحيوي المصري، مثل: السودان وفلسطين، بالإضافة إلى حقائق جديدة في المشهد

العام، والقدرات القطرية على التأثير، وارتباطاتها الدولية والإقليمية الجديدة. كل هذا، دفع قطر للبحث عن زعامة عربية، وبالتأكيد على حساب مصر التي تراجع دورها الإقليمي والدولي بسبب سياسة الانكفاء على الذات التي اعتمدها النظام المصري على حساب دوره المحوري في المنطقة.

وبينما كانت تتسع الهوة بين قطر وأشقائها بمصر والسعودية، عمدت إلى التحالف والتمحور مع القوى الإقليمية والدولية، وبناء شبكة من الحلفاء والأصدقاء في الشرق الأوسط، جمعيهم تقريبًا على خلاف مع النظامين المصري والسعودي، مثل: إيران وتركيا، وتعزيز علاقاتها بالولايات المتحدة بإقامة علاقات شبه دبلوماسية مع إسرائيل التي عارضها كل من مصر والسعودية؛ بسبب قلقلها على مكانتهما الإقليمية من الناحية السياسية.

إن شبكة التحالفات التي أنشأتها قطر في الشرق الأوسط من أضعف التحالفات عربيًا، كون القوى الرئيسة فيها من خارج العالم العربي، بحيث إن تركيا وهي أقوى أطراف الحلف من خارج العالم العربي، وأصبح هناك تذمرًا عربيًا من الدور التركي في المنطقة. كما تعد شبكة الإخوان المسلمين التي تتحالف معها قطر قوى إرهابية لدى مصر والدول العربية، ومحظورة، وهذا ما يضعف الحلف القطري التركي الإخواني، ولكن رغم هذا الضعف، إلا أن قطر لم تسع لتحسين علاقتها بالدول العربية، ولم تفكر في حلف بديل، وإن دل ذلك فإنما يدل على أن وراء هذا الحلف قوة عظمى وهي الولايات المتحدة.

وتعرضت مصر في فترة وجيزة إلى عدة متغيرات محلية، كان لها تأثير بالغ على الأوضاع الداخلية، واختلفت هذه التغيرات في طبيعتها ما بين ثورات وما بين

تغيرات في القيادة السياسية، التي انعكست على العلاقات المصرية القطرية، وكانت هذه المتغيرات كبيرة ومتباينة، في فترة زمنية وجيزة أثرت في التوجهات السياسية الخارجية، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الثاني من الدراسة.

إن أهم هذه المتغيرات تمثلت بحدوث ثورتين في مصر عام 2011 و 2013، كان لهما تأثير كبير على المجتمع المصري، بدأت هذه الفترة بحدوث تغير فارق في تاريخها وهو اندلاع ثورة 25 يناير 2011، والتي كان لها تأثير بالغ الأهمية على العلاقات المصرية القطرية، حيث اتسمت العلاقات بين البلدين قبل ثورة 25 يناير بالتنافس السياسي.

في الوقت ذاته مرت العلاقات السياسية المصرية القطرية بالكثير من الشد والجذب خلال ثورة 25 يناير وما تلاها، ومن ناحية أخرى قابلت قطر تنحي الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، بحالة من التأييد والثناء على تلك الخطوة، حيث شهدت العلاقات المصرية القطرية نوعًا من الاستقرار والتحسن عما قبل 25 يناير 2011، وفي أعقابها تعهدت قطر بمساعدة مصر اقتصاديًا من أجل النهوض باقتصادها في تلك الفترة العصيبة التي تمر بها.

كما شهدت الساحة المصرية تغيرًا استراتيجيًا آخر، تمثل في ثورة 30 يونيو 2013، والتي ترتب عليها بطبيعة الحال الاطاحة بالرئيس محمد مرسي، وذلك في 3 يوليو 2013، وانهارت العلاقات بين مصر وقطر، وعلى أثر ذلك اتخذت قطر مواقف متشددة ورافضة لنتائج ثورة 30 يونيو، ودخلت مصر على أثرها مرحلة جديدة في تاريخها، الأمر الذي أدى إلى خلاف كبير بين البلدين وسحب للسفراء وتبادل للتهم،

فقد قالت مصر أن قطر داعمة للإخوان المسلمين وقالت قطر أن ما حدث في مصر هو انقلاب على الشرعية، مما شكل أزمة جديدة في طريق تطور العلاقات بين البلدين.

وتلى تلك الثورات تغيرات رئاسية في مصر؛ والتي مثلت نقطة فارقة في تحول العلاقات المصرية القطرية، ومن أبرز ما يؤثر في السياسة الخارجية لأي دولة هو القائد السياسي الذي بدوره إما أن يؤثر في السياسة الخارجية بالسلب أو الإيجاب، فالقائد السياسي يقع عليه عبء تحقيق أهداف الدولة، هذا وإن كان بعض هذه الأهداف داخلي إلا أنه يتعلق بدرجة كبيرة بالسياسة الخارجية للدولة.

وتعد مصر أحد أكثر الدول التي تمارس فيها السلطة التنفيذية متمثلة في الرئيس دور محوري عن باقي السلطات، فالرئيس في مصر يمتلك زمام الأمور، ويبرز دوره بشكل كبير سواء على ساحة السياسة الداخلية أو الخارجية، وتنعكس قراراته وتحركاته وتؤثر بشكل كبير على طبيعة الدور الخارجي الذي تمارسه الدولة المصرية.

وقد تعرضت مصر في الحقبة محل الدراسة إلى ثلاث تغيرات رئاسية، بعد ثورة يناير 2011 تولى الرئيس محمد مرسي، وتلاه الرئيس الانتقالي عدلي منصور، وأخيرًا تولى الرئيس عبدالفتاح السيسي مقاليد الحكم حتى نهاية هذه الفترة وما بعدها.

وقابلت قطر تنحي الرئيس الراحل محمد حسني مبارك، بحالة من التأييد والثناء على تلك الخطوة، وبعدها آلت مقاليد الحكم في البلاد للمجلس العسكري، شهدت العلاقات المصرية القطرية نوعًا من الاستقرار والتحسن عما قبل 25 يناير 2011، حيث قام أمير قطر السابق حمد بن خليفة بزيارة مصر في 3 مايو 2011، تعبيرًا عن دعم قطري لمصر الجديدة، ومعبرًا دعمه لمصر المستقبل من خلال مشروعات اقتصادية وتنموية مشتركة، وفتح آفاقًا جديدة للتعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين.

وبعد نجاح الدكتور محمد مرسي في انتخابات الرئاسة المصرية عام 2012، شهدت العلاقات المصرية القطرية أفضل حالتها على المستوى الرسمي، حيث التقى الأمير حمد والرئيس مرسي خلال فترة حكم الأخير عدة مرات، لم تحدث من قبل بين البلدين.

وخلال فترة حكم الرئيس الانتقالي عدلي منصور، ساءت العلاقات الدبلوماسية بين قطر وبين النظام المصري الجديد. إن لم تكن الأسوأ في تاريخ العلاقات بين الدولتين، خاصة بعد الانتخابات التي عقدت في 2014، وفاز بها الرئيس عبدالفتاح السيسي،والذي مع وصوله إلى سدة الحكم في مصر زادت الأمور سوءًا.

إن تداعيات التوتر السياسي بين قطر ومصر ستكون سيئة وكارثية على دول المنطقة العربية، وستتحول إلى ساحة من الصراعات، وملعب تتنافس فيه القوى الإقليمية والدولية على المنطقة، ويصب في مصلحة دول أخرى مثل: إسرائيل، وإيران، وتركيا، واللاعب الأساسي الولايات المتحدة الأمريكية.

علاوة على ذلك، وانطلاقًا من ادراكنا أن المتغيرات الإقليمية جعلت كلًا من مصر وقطر قطبين منفصلين في المنطقة، لذلك كان لكل منهما دورًا على المستوى الإقليمي تجاه القضايا التي تمر بها المنطقة، وهذا ما نتناوله في الفصل الثالث من الدراسة.

هذا وقد نجحت ثورات الربيع العربي بتغيير الواقع السياسي والاطاحة بأربعة من أنظمة الحكم في الدول العربية التي حدثت فيها، فبعد نجاح الحراك التونسي الذي بدأ في 17 ديسمبر 2010 بإسقاط بن علي وهروبه من تونس، نجح أيضًا الحراك المصري في 25 يناير 2011 بإسقاط الرئيس المصري الراحل محمد حسني مبارك،

وما تبعه من الإطاحة بالرئيس الراحل محمد مرسي بعد حراك 30 يونيو 2013، ثم كان الحراك اليمني في 11 فبراير 2011 الذي أجبر الرئيس علي عبدالله صالح على التنحي عن السلطة، والتخلي عن جميع مناصبه القيادية، وتلاه مباشرة الحراك البحريني في 14 فبراير 2011 الذي انتهى بدخول قوات درع الجزيرة وإصدار الملك حمد بن عيسى آل خليفة المرسوم الملكي بشأن إعلان حالة السلامة الوطنية وتكليف القائد العام لقوة الدفاع سلطة اتخاذ التدبير اللازمة لتنفيذ حالة السلامة الوطنية، أما الحراك الليبي فكان في 17 فبراير 2011، والذي تمكن بمساعدة قوى خارجية من ازاحة العقيد معمر القذافي عن الحكم بعد ما يزيد عن أربعين سنة، حيث واجه حكم الإعدام بيد الثوار في الميدان ودون محاكمة، في حين تعثر الحراك السوري الذي بدأ في 18 مارس 2011 ولم يستطع أن يغير النظام، رغم ما يقارب الستة أعوام منذ انطلاقته وذلك لاعتبارات عالمية إقليمية داخلية معقدة.

في ضوء ثورات الربيع العربي في 2011 وانعكاساتها على العلاقات المصرية القطرية، نجحت قطر في استثمار أغلب الفرص التي سنحت لها في مرحلة التحولات والأزمات الإقليمية، في ظل غياب وتراجع دول كبرى في المنطقة من أجل أن تعزز مكانتها وتعظم دورها السياسي في المنطقة.

إن هناك تلاقي في المواقف المصرية القطرية في إدارة ملف الحراك اليمني، وهذا ينبع من الإدراك المصري والقطري لحساسية منطقة الخليج، لكن يبقى الخلاف والتوتر قائم بين مصر وقطر، وذلك لدعم قطر حركات الإسلام السياسي في كلًا من مصر وسوريا وليبيا.

وفي هذا الإطار تأثرت العلاقات المصرية القطرية أيضًا بالأزمة الخليجية – القطرية في 2017 بشكل كبير والتي استمرت قرابة أربع سنوات، فقد قامت مصر بدعم السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، في إجراءاتها ضد قطر، وأعلنت دعمها للتدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة, كما أعلنت مصر أيضًا دعمها للسعودية، والإمارات العربية المتحدة، في مكافحة التدخل الإيراني في الشؤون العربية.

وفي المقابل تم بتجميد بعض الاستثمارات الخليجية في مصر، وتأثرت العلاقات التجارية بين مصر وبعض دول الخليج بسبب القيود والحظر المفروض على التجارة مع قطر، ومع مرور الوقت، تم تخفيف بعض التوترات واستعادة بعض العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين الدول الخليجية وقطر. وفي عام 2021، تم التوصل إلى اتفاق العُلا الذي أعاد توحيد الدول الخليجية وتعزيز التعاون والتنسيق بينها، ويجب ملاحظة أن التوترات السياسية والاقتصادية قد تتغير مع مرور الوقت وتطور الأحداث في المنطقة.

التدخل العسكري المصري في ليبيا يعتبر أزمة كبيرة في العلاقات المصرية القطرية في 20 يونيو 2020، أعلنت مصر دعمها العسكري للجيش الوطني الليبي الموالي للحكومة المؤقتة بقيادة المشير خليفة حفتر في المعركة ضد الحكومة المعترف بها دوليًا في طرابلس. وقد أعلنت قطر دعمها للحكومة المعترف بها دوليًا والمدعوة من حكومة الوفاق الوطني.

من الجدير بالذكر أن العلاقات المصرية القطرية تأثرت بشدة، حيث اعتبرت قطر تدخل مصر في ليبيا انتهاكًا لسيادة الدولة الليبية والتدخل في الشؤون الداخلية.

وقامت بطرد السفير المصري من الدوحة وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع مصر، كما تأثرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين أيضًا. بشكل عام، يمكن القول إن التدخل العسكري المصري في ليبيا قد أثر سلبًا على العلاقات المصرية القطرية، وزاد من حدة الصراعات بين البلدين.

ولأن العلاقة بين مصر وقطر تشهد بعض الأزمات الإقليمية التي قد تشكل عوائق أمام تطور العلاقة. وبما أن منطقة الشرق الأوسط تشهد تفاعلات وأحداث مكثفة، مع حدوث العديد من التغييرات في السنوات الأخيرة والتي أثرت على العديد من دول المنطقة، فقد لعبت مصر وقطر دورًا مهمًا في هذه القضايا، لذا تحاول الدراسة مراجعة وتحليل تأثير البلدين بشأن الحراك العربي وأسباب الخلاف والاختلاف في المواقف.

كان للبعد الإقليمي دورٌ واضحٌ في تطور العلاقات المصرية القطرية، حيث وقعت المنطقة تحت تأثير أزمات وتطورات عديدة يسعى كل منها لفرض نفوذه وسيطرته وتحقيق توجهاته الاستراجية، الأمر الذي أثر على حالة التوازن الإقليمي في معادلة توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين أهم الفاعلين في المنطقة، ومن أبرز الفاعلين الإقليميين الذين أثروا على بيئة النظام السياسي في كلا الدولتين، تصاعد الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى النفوذ التركي في المنطقة، مما أسفر عن وجود تنافس تركي إيراني في منطقة الشرق الأوسط لفرض السيطرة على المنطقة وتزعمها، ولا تغيب إسرائيل عن ميدان التأثير، فوجود إسرائيل في قلب الشرق الأوسط كان له ولا يزال دور في التأثير على التطورات السياسية العربية بل ومصير أنظمتها.

ويتسم النظام الدولي بالحضور بقوة في تحديد السياسة الداخلية والخارجية للدول، خاصة الدول الصغيرة التي تأسست في الأصل بإيعاز من هذا النظام، أو وفق آلية عامة يقوم بتحديده لها ، وتسير هذه الدول وفق أجندة يقررها النظام الدولي لها مسبقًا.

وهنا الدراسة بصدد رصد دور تلك القوى الإقليمية والدولية المؤثرة على العلاقات المصرية القطرية من خلال علاقة كلا الدولتين بأهم الدول الإقليمية والدولية المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، والتي أصبحت مطمعًا للقوى العظمى، وذلك لوجود التنافس بين وحداتها السياسية، وعدم إدراكها لأهميتها من حيث الموقع والثروة والدور، الأمر الذي جعل تدخل القوى العظمى مظهرًا طبيعيًا مشاركًا في تفاعلات المنطقة بهدف حماية مصالحها الحيوية.

وفي النهاية فإن البحث في مستقبل العلاقات السياسية المصرية القطرية هو محاولة لاستشراف الاستراتيجيات المحتملة التي من الممكن أن يندرج ضمنها مسار تطور هذه العلاقات، خاصة مع تسارع وثيرة الأحداث والتطورات في الوطن العربي، والتي أثرت تأثيرًا كبيرًا على مستقبل العلاقات بينهما.

إنَّ استشراف مستقبل العلاقات المصرية القطرية لا يعني إصدار نبوءات بقدر ما هو تحديد الاتجاهات، وتصور مستقبل محتمل يمكن أن تفضي إليه العلاقات بينهما.

مشكلة الدراسة:

تنحصر مشكلة الدراسة في مناقشة أثر المتغيرات السياسية على تطور العلاقات المصرية القطرية في الفترة من 2011 – 2022، حيث تعتبر العلاقات المصرية

القطرية من العلاقات المهمة في الوطن العربي، إذ شهدت هذه العلاقات الثنائية تأزم وتوتر على صعيد الاختلاف حول عدد من القضايا الداخلية والملفات الإقليمية، ويلاحظ عدم وجود نمط واحد للعلاقات خلال فترة الدراسة، بل سارت العلاقات في اتجاهين صعودي وهبوطي، فتارة تتسم بالتباعد، وتارة تتسم بالتقارب، وتارة أخرى بالصدام، وذلك تأثرًا بالعديد من المتغيرات والتحولات يعد أبرزها ثورات الربيع العربي مرورًا بالتغيرات في القيادة السياسية في مصر والتي كانت كفيلة بالإطاحة باستقرار العلاقات الثنائية وانتهاءً بالمصالحة الخليجية وتبادل الزيارات الرسمية، إلا أنَّ مصالح الدولتين حيال هذه التحولات الجذرية تظل الفاعل الأكثر تأثيرًا وتحديدًا لنمط اتجاهات العلاقات الثنائية بين الجانبين وهو الأمر الذي يلقي بظلاله على تنامي العلاقات بين الجانبين وعليه تكون دراسة أثر المتغيرات السياسية على تطور العلاقات المصرية القطرية جديرة بالبحث والدراسة.

تساؤلات الدراسة:

يمكن تحديد المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تلعب المتغيرات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية دورًا في التأثير على العلاقات المصرية القطرية في الفترة من 2011 وحتى 2022؟

وبناءً على ما سبق يمكننا إثارة مجموعة من التساؤلات الفرعية لمشكلة الدراسة وصياغتها على النحو الآتي:

1- ما هي مراحل التطور التاريخي للعلاقات المصرية القطرية؟ وما هي أسباب تذبذب العلاقة بينهما؟

2- ما طبيعة ومدى تأثير المتغيرات المحلية على العلاقات المصرية القطرية؟

3- كيف انعكست الأحداث الإقليمية على العلاقات المصرية القطرية؟

4- إلى أي مدى أسهمت القوى الإقليمية والدولية في تشكيل العلاقات المصرية القطرية؟

5- ما هو مستقبل العلاقات المصرية القطرية بعد إعادة العلاقات في 2021؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

أولًا: من الناحية النظرية:

- تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في دراسة التطور التاريخي للعلاقات المصرية القطرية، التي حدثت في الفترة الزمنية محل الدراسة، ومعرفة أسباب تذبذب العلاقة وعدم استقرارها، ومدى تأثير المتغيرات السياسية المحلية والإقليمية والدولية على العلاقة بين دولة مصر ذات الثقل والتأثير العربي والإقليمي والدولي، بالإضافة إلى أنها القطر الأعرق والأهم والمحرك السياسي الأول في المنطقة، والذي لا يمكن تجاهله في أي معادلة أو حراك سياسي. ودولة قطر التي لعبت دورًا في السياسة الخارجية يفوق حجمها المتواضع، والتي حققت صعودًا ملحوظًا في الساحة العربية أولًا والدولية ثانيًا. وقد انتهجت سياسات متباينة؛ لتحقيق مآربها مع كل قُطر؛ وذلك لبسط نفوذها السياسي، والسيطرة على الساحة الإقليمية ومن ثم تصدر المشهد ومنافسة مصر على الساحة الإقليمية.

- توضيح تعاظم تأثير هذه المتغيرات السياسية على العلاقات الثنائية بين البلدين، كما اتسم تأثير هذه المتغيرات بالتفاوت في تأثيرها على العلاقات الثنائية ما بين متغيرات

أدت إلى التراجع الواضح والتأثير بشكل سلبي على الاستقرار السياسي وتوتر العلاقات إلى أن ظهرت بوادر للمصالحة وعودة العلاقات الدبلوماسية، وتبادل الزيارات الرسمية.

– تعمل هذه الدراسة على إثراء الحقل الاكاديمي بدراسة جديدة حول أثر المتغيرات السياسية على تطور العلاقات المصرية القطرية في الفترة (2011–2022).

– تعزيز الدراسات السابقة ذات الصلة بإضافة دراسة جديدة ومتفردة إلى مكتبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية من خلال تسليط الضوء على تحولات جديدة ومهمة في العلاقة بين البلدين.

ثانيًا: من الناحية التطبيقية:

– تقدم الدراسة نموذجًا عمليًا للعلاقات الثنائية بين مصر و قطر خاصة بعد وصول الأمير تميم للحكم في وقت ازدادت فيه التدخلات القطرية في دول الجوار وتعاقب الأزمات في منطقة الشرق الأوسط.

– تعمل الدراسة على بيان مدى تأثر قطر كدولة لدى قيادتها السياسية طموحات كبيرة تتوافق مع امكانياتها أحيانًا، ويفوق قدرتها أحيانًا أخرى، بالتحولات السياسية في مصر، والتفاعلات الإقليمية والدولية الناجمة عنها، وانعكاساتها على العلاقات المصرية القطرية.

– فهم طبيعة العلاقات المصرية القطرية للمهتمين بالشئون السياسية والعلاقة الدولية خاصة وأن فترة الدراسة هي حدث معاصر تغيرت فيه بعض أنظمة الحكم أثر الثورات العربية.

– التحذير من مخاطر التوتر والخلاف بين الدولتين، وتأثيره على المنطقة العربية، والمساهمة في استشراف مستقبل العلاقات المصرية القطرية بعد إعادة العلاقات في 2021م.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- استعراض مسار التطور التاريخي للعلاقات المصرية القطرية. وإبراز أسباب تذبذب العلاقة بين البلدين وعدم استقرارها.

2- تسليط الضوء على المتغيرات السياسية الداخلية التي تؤثر في العلاقات المصرية القطرية، وكيف أثرت هذه المتغيرات على التطابق أو التباين بين الدولتين.

3- دراسة المتغيرات الإقليمية المؤثرة على العلاقات المصرية القطرية، والتعرف على موقف كل طرف تجاه تلك المتغيرات.

4- رصد وتحليل دور القوى الإقليمية والدولية في تشكيل العلاقات المصرية القطرية.

5- تصور رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات المصرية القطرية، ومحاولة الخروج بمجموعة من التوصيات العملية لعلها تكون مرشدًا للخروج من حالة الارباك التي تعيشها المنطقة.

مبررات اختيار الموضوع:

إن أسباب اختيارنا لموضوع البحث لم يكن وليد الصدفة، بل كانت واراءه دوافع محددة أدت بنا لطرح هذا الموضوع وتناوله بالدراسة، وتنقسم تلك الدوافع إلى دوافع موضوعية، ودوافع ذاتية. وهي كما يلي:

أولًا: الدوافع الموضوعية:

– تم اختيار ذلك الموضوع لكونه من المواضيع الشائكة في العلاقات السياسية بين طرفي العلاقة المصري و القطري بفعل التحولات السياسية التي حدثت في النظام السياسي المصري وما شهده من تغيرات متعاقبة في القيادة السياسية منذ اندلاع ثورة 25 يناير 2011 ومرورًا بثورة 30 يونيو 2013 والتي كانت لها التأثير البالغ على العلاقات المصرية القطرية وانتهاءً بالمصالحة الخليجية 2021 وعودة العلاقات الدبلوماسية وتبادل الزيارات الرسمية عام 2022.

– كون الموضوع يدخل ضمن الدراسات المهمة والتي يثار حولها الكثير من التساؤلات والإشكاليات التي تتطلب الإجابة عليها، وسوف يتم ذلك من خلال الدراسة والتي تهدف إلى بيان أثر المتغيرات السياسية على تطور العلاقات بين دولتي قطر ومصر في الفترة من 2011–2022م.

– يهدف هذا الموضوع إلى معرفة مدى انعكاس خلفية كل قائد سياسي على العلاقات المصرية القطرية.

– يعتبر هذا الموضوع من المواضيع التاريخية ذات الثقل الكبير وذلك لتناوله لدولة كبيرة ومحورية كمصر وذلك في ظل وضع إقليمي يكتنفه الغموض بعد استقرار نسبي طويل.

ثانيًا الدوافع الذاتية:

– تنبع من ميل شخصي إلى دراسة العلاقات المصرية القطرية.

– الرغبة كباحث في معرفة أثر المتغيرات السياسية على تطور العلاقات المصرية القطرية في الفترة 2011–2022.

– الميل إلى المساهمة في إثراء البحث العلمي بشكل عام ومجال العلاقات الدولية بشكل خاص بدراسة علمية جديدة حول أثر المتغيرات السياسية في تطور العلاقات المصرية القطرية.

حدود الدراسة:

1- الحد الموضوعي: اقتصرت الدراسة على تسليط الضوء على أثر المتغيرات السياسية على تطور العلاقات المصرية القطرية.

2- الحد المكاني: تدور أحداث هذه الدراسة في (مصر وقطر) ضمن إطار منطقة الشرق الأوسط.

3- الحد الزماني: يقع نطاق البحث لهذه الدراسة ما بين في الفترة الممتدة من 2011م وحتى 2022م حيث تميزت هذه الفترة بالعديد من المتغيرات والتحولات السياسية الداخلية والإقليمية والتي أثرت تأثيرًا مباشرًا على العلاقات المصرية القطرية.

ويعود سبب اختيار بداية تاريخ هذه الدراسة ونهايتها إلى الاعتبارات التالية:

أولًا: تم اختيار عام 2011 ليكون تاريخ بداية هذه الدراسة، وذلك لأنه مع بداية ذلك التاريخ حدث العديد من التغيرات في القيادة السياسية في مصر انطلاقًا من اندلاع ثورة 25 يناير 2011 والتي بدورها أحدثت تغيّرًا جذريًا وأوجدت منظورًا جديدًا للسياسة المصرية الداخلية والخارجية حيث إن تلك السياسة تغيرت مع خلفية القائد السياسي عام 2012 مما كان له الأثر البالغ على العلاقات المصرية القطرية، ولحق هذا وجود معارضة شديدة للقيادة السياسية الجديدة والمتمثلة في الرئيس محمد مرسي، وترتب على هذا حدوث ثورة أخرى في 30 يونيو 2013 والذي تمثل بإقصاء الرئيس محمد مرسي وتبعها تغير في القيادة السياسية ووصول قيادة سياسية ذات خلفية عسكرية

والمتمثلة في الرئيس عبدالفتاح السيسي. الأمر الذي سيتبعه بالفعل تغير في العلاقات المصرية القطرية.

ثانيًا: تم تحديد عام 2022 ليكون نهاية هذه الدراسة، لأنه في ذلك العام عادت العلاقات الدبلوماسية بين قطر ومصر بعد المصالحة الخليجية في 5 يناير 2021، ثم تبعتها زيارة أمير قطر لمصر في يونيو 2022 بهدف إذابة الجليد في علاقات الدولتين. وفي 13 سبتمبر 2022 استقبل الأمير تميم الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في قطر وهذه هي الزيارة الرسمية الأولى للرئيس عبدالفتاح السيسي لقطر منذ توليه الحكم عام 2014 وبعد ثلاث سنوات من القطعية بين البلدين لتكريس المصالحة بين البلدين.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: المتغيرات السياسية.

المتغير التابع: العلاقات المصرية القطرية في الفترة 2011-2022م.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

- قدوم، علاء خميس.(2015): "السياسة القطرية تجاه تحولات النظام السياسي المصري في ضوء الحراك الشعبي (2011-2015)".

تناولت الدراسة أهم مشكلة عربية في الوقت المعاصر، وأهم حالة صعود لدولة عربية، حيث تتبعت أصول وجذور المشكلة القطرية المصرية والتي انفجرت عام(2013م)، وظهرت بعدة أشكال.

وخلصت الدراسة إلى أن المحددات التي تتبعها قطر في سياستها الخارجية هي محددات ثابتة تتعامل من خلالها مع كل دول المنطقة، ولكن عندما نخص مصر فإن هناك محدد لسياسة قطر يختلف عن باقي الدول، وهو منافسة قطر لمصر على النفوذ والسيطرة الإقليمية، ولقد استخدمت قطر في ذلك العراك السياسي القوة الناعمة من خلال الإعلام المتمثل بقناة الجزيرة، واستخدمت القوة الافتراضية من خلال التكنولوجيا والنفوذ التقني، وأخيرًا استخدمت القوة الصلبة من خلال الاقتصاد فعندما يتم جمع هذه الثلاث أشكال للقوة يعتبر ذلك قوة ذكية.

وأوصت الدراسة بالبحث عن طرق جديدة لاستيعاب الطموح القطري وعدم التصادم معه، فقطر مثل أي دولة تسعى لمصلحتها، كما أن الخلاف العربي يستنزف قوة العرب ويدفع ثمنه الأبرياء، وما دام الخلاف العربي مستمرًا؛ فإن القتل في الدول العربية مستمر، لذلك يجب الإسراع في إنهاء الخلافات، وعدم استخدام الإعلام في الخلافات السياسية، لأن الإعلام ليس فقط أداة ضغط سياسية على الأطراف المتخاصمة، بل يؤدي إلى شرخ في النسيج الاجتماعي، ويؤدي إلى كراهية بين الشعوب العربية.

- أبو نحل، هديل محمود.(2015): "تطور العلاقات التركية المصرية في ضوء المتغيرات المصرية (2011-2015)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأثر الذي أحدثته المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على مسار العلاقات التركية المصرية، حيث استعرضت الدراسة جذور العلاقات بينهما، وعوامل تطورها، إضافة إلى أنها سلطت الضوء على المحددات الداخلية والإقليمية والدولية التي أثرت في تلك العلاقات.

وتوصلت الدراسة إلى أن مستقبل العلاقات التركية المصرية تحكمه المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وأن هناك دولًا تتنازع للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وأن العلاقات التركية المصرية، هي علاقات تاريخية عرفت بالتأرجح بين التقارب والتوتر، فالتوتر التركي المصري لم يكن حدثًا جديًا، إنما الأحداث تتكرر ولكن الأشخاص تتغير، وأوصت الدراسة بالبعد عن الهيمنة الزائفة، والنظر في المصالح المشتركة والتعاون الإقليمي، ومحاولة خلق نظام إقليمي على نمط الاتحاد الأوربي.

- شراب، منذر أحمد زكي.(2014): "السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية (2003-2012)".

تبحث هذه الدراسة في الدور المتصاعد لدولة قطر في السياسة الخارجية الإقليمية والدولية، والتي شكل الانقلاب الأبيض عام 1995م في قطر فارقة كبيرة في تحولها من الظل إلى المبادرة والفاعلة بالمنطقة.

وهدفت الدراسة الوقوف على سياسة قطر الخارجية، من حيث مرتكزاتها، وأهدافها، وأدواتها، وأهم سماتها، في ظل تصاعد الدور القطري الذي لم يترك نافذة إلا وعبر من خلالها لتحقيق أهداف سياسته الخارجية، سواء عبر المال السياسي، أو الإعلام، أو الوساطات الإقليمية، أو التحالفات والعلاقات المتناقضة.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج منا ارتباط نجاح السياسة الخارجية القطرية بما توفر لها من حماية دولية، وما توفر لديها من أدوات إعلامية ومالية، وما تمتعت به القيادة السياسية القطرية من جرأة وكموح في أداء دور متميز بالمنطقة.

– الرنتيسي، محمود سمير.(2013): "السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مقومات السياسة الخارجية القطرية، والوقوف على مرتكزاتها، وأهدافها، وأدواتها، وأهم سماتها في ظل بروز الدور القطري تجاه دول الربيع العربي والقضية الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى أن الممارسة السياسية لقطر ارتكزت على عدد من الاستراتيجيات السياسية مثل استراتيجية حسن الجوار، واستراتيجية التحالفات الإقليمية والدولية، واستراتيجية تكوين سمة وطنية لبناء مكانة فريدة، ولا يمكن غض الطرف أن سياسة قطر تتم بمعزل عن إرادة القوى الدولية المتقدمة كالولايات المتحدة، لكن قطر أدركت موازين القوى في النظام العالمي وتحاول التحرك في المساحات المتاحة لها بما يرفع من مكانتها بين الشعوب العربية والإسلامية من خلال وسائل وأدوات متعددة.

نجحت قطر في استثمار أغلب الفرص التي سنحت لها في مرحلة الربيع العربي في ظل غياب دول كبرى في المنطقة من أجل أن تعزز مكانتها وتعظم دورها السياسي والاقتصادي في المنطقة، كما مثل الدور القطري في القضية الفلسطينية رافعة لقطر للدخول إلى ملفات إقليمية أخرى.

– حلس، كمال عطية.(2013): "أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية – المصرية" (2005–2012).

هدفت الدراسة إلى مناقشة طبيعة العلاقات المصرية الإيرانية والتي تقلبت بين التحسن والقطعية والفتور فقًا للظروف السياسية الإقليمية ولطبيعة النظام السياسي لكلا البلدين، وتناولت الدراسة في مستهلها إعطاء لمحة عن التطورات التاريخية للعلاقات المصرية

الإيرانية منذ ثورة 23 يوليو 1952 وحتى عام 2005م، ثم تناولت الدراسة الفترة الذي تولي فيها الرئيس الإيراني محمود أ حمدي نجاد الحكم في إيران، وتوصلت الدراسة إلى تعارض حاجات الأمن للوحدات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، وتناقض القيم والغايات بين شعوبها أدى إلى بروز علاقات غير مستقرة ذات طبيعة صراعية تنافسية، وهو ما سمي بصراع الحضارات، وإن العلاقات الإيرانية المصرية طيلة العقود الماضية تراوح بين القطيعة السياسية والتحسن الطفيف، ولم تشهد في العقود الأخيرة أي انفراجه حقيقية، وأوصت الدراسة ببناء علاقات بين البلدين قائمة على أساس الاحترام المتبادل والتعاون المشترك الذي يخدم الشعبين الإيراني والمصري، ويضمن الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة والتأسيس لعلاقات ثنائية بين البلدين على المستوى الرسمي والشعبي من خلال نشر الثقافة والتنمية بينهما.

- **عبدالله، عبدالخالق.(2012م): "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي".**

تناولت هذه الدراسة أثر التحولات الفجائية في عام 2011م في دول مجلس التعاون الخليجي، ومعرفة طبيعة تعامل الأخيرة معها.

وخلصت الدراسة إلى أن الحالة الخليجية تحتوي على نقاط قوة وضعف تتفاوت في التأثير، ففي حين تعتبر البحرين خاصرة الدولة الخليجية، وكذلك عمان من بعدها، فإن السعودية تعتبر حالة خليجية خاصة،أما قطر كما أظهرت الدراسة فهي من أكبر نقاط القوة الخليجية وهي الرابح الأكبر من أحداث "الربيع العربي" حتى الآن.

– عبدالله، محمد.(2012م): "دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي" (الثورة المصرية نموذجًا).

تبحث هذه الدراسة في الدور الذي لعبته قناة الجزيرة الفضائية في عملية التغيير السياسي الجارية في الوطن العربي آخذة حالة الثورة المصرية كنموذج وحالة بحثية، وفي تأثير القناة أثناء وبعد الثورة المصرية على مسارها وعلى الفعاليات اليومية التي حفلت بها، وذلك بالنظر إلى أن الإعلام بات يمثل في الوقت الراهن أحد أهم القوى المؤثرة في السياسة بشكل عام وفي عملية التغيير السياسي بصفة خاصة.

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن "قناة الجزيرة الفضائية لعبت دورًا هامًا في دعم الثورة المصرية ونجاحها عبر تغطيتها للحدث بصورة مكثفة وعميقة، وهي بذلك ساهمت في إحداث تغيير سياسي هام في الساحة العربية"، وهي الفرضية التي أثبتتها وعززتها النتائج التي خرجت بها الدراسة.

وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج التي تؤكد على أن الجزيرة لعبت دورًا هامًا جدًا في الثورة المصرية من خلال تغطيتها لها، وأن الثورة المصرية حصلت على زخم ساعدها على الاستمرار والنجاح جراء التغطية المكثفة التي حظيت بها من الجزيرة، وجراء صورة ميدان التحرير التي لم تفارق شاشة القناة لعدة أيام خلال الثورة مما أسهم في صمود الثوار ونقل صوتهم وصورتهم وتشجيع غيرهم على الانضمام لهم أو تأييدهم.

– بسيوني، محمود إبراهيم.(2012م): "دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي" (الثورة المصرية نموذجًا).

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات المصرية – السعودية، وجذورها التاريخية، ومحدداتها السياسية والإقليمية والدولية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية والعسكرية والثقافية والدينية بين البلدين، وتوضيح دورهما ومكانتهما الإقليمية والدولية من خلال تبيان عناصر قوة الدولتين، وتوصلت الدراسة إلى أن علاقة البلدين مبنية على المصلحة القومية، وأوضحت أن التوافق السياسي بين البلدين يؤدي إلى تفاعل إيجابي في النظام الإقليمي العربي برمته، كون الدولتين قطبي النظام الإقليمي العربي على المستوى الإقليمي الشرق أوسطي أو الدولي، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إعادة ترتيب البيت العربي (جامعة الدول العربية) بكافة مؤسساتها بدءًا بالميثاق الخاص بالجامعة نظرًا لما يشهده النظام الإقليمي العربي من تطورات وحداثة.

– إسماعيل، محمد صادق.(2010م): "العلاقات المصرية – الخليجية: معالم على الطريق"، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وبحث في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست فيما بينها من جانب، وبينها وبين مصر من جانب آخر، والسياسات المتبعة لتحقيق التكامل السياسي بين دولة، وآفاق التعاون الخليجي – المصري، من خلال التركيز على أهم ركائز العلاقات الخليجية – المصرية، وما واجهت هذه العلاقات من العديد من العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية، خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م والحرب على الإرهاب.

الدراسات الأجنبية:

- دراسة اولريكسن Qatar and the Arab Spring (Ulrichsen,2014)

بعنوان: (قطر والربيع العربي)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي جعلت قطر تسير بمسار مختلف عن عدد كبير من بلدان العالم العربي في الآونة الأخيرة، وكذلك التعرف على دور قطر في الأوقات الحرجة للربيع العربي، وكيف من الممكن أن تستفيد قطر من مساندتها للحراكات الشعبية في بلدان أخرى، وتخلص الدراسة إلى أن قطر مارست دورًا قياديًا في مجال التعاون في عدد من ملفات الربيع العربي، وكذلك في مجال الحديث القطري فإن قطر من المستبعد أن يحدث بها اضطرابات في المستقبل المنظور، لكنها في موقف حساس خاصة بعد تدخلها في البحرين.

– دراسة ستاينرغ (Steinberg,2012)

Qatar and the Arab Spring for Isamists and New Anti-Syrian Policy

بعنوان: (قطر والربيع العربي دعم الإسلاميين وسياسة جديدة لمناهضة سوريا)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور القطري في الربيع العربي خاصة فيما يتعلق بسوريا، حيث توصلت الدراسة إلى أن قطر عملت وتعمل جاهدة من أجل تبني دور رائد في العالم العربي، وقامت بالتعديل من سياستها الخارجية في أعقاب الربيع العربي، كما توصلت الدراسة إلى أن سياسة قطر تجاه سوريا قد يؤدي إلى زعزعة استقرار عمل دولة قطر في الموازنة التقليدية بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وإيران وحلفائها من جهة أخرى.

- دراسة كولمبو (Colombo,2012)

The GCC Countries and the Arab Spring. Between Outreach, Patronage and Repression

بعنوان: (دول مجلس التعاون والربيع العربي بين الرعاية والتوعية والقمع)

هدفت الدراسة إلى التعرف على طريقة تعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع أحداث الربيع العربي وردود أفعالها على الحراكات العربية وأثر تعامل دول مجلس التعاون الخليجي على منطقة الشرق الأوسط، وتوصلت الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون كالت بمكيالين في تعاملها مع الحراكات العربية واستخدمت ثلاث ثنائيات رئيسية هي الداخل مقابل الخارج والملكيات مقابل الجمهوريات والسنة مقابل الشيعة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- توضيح مشكلة البحث بشكل واضح.
- توضيح أهمية وأهداف البحث.
- تحديد المنهج الذي اتبع في البحث.
- تحديد الفجوة البحثية بشكل واضح.

أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة:

- اتفقت معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في منهج الدراسة.

أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة:

- اختلفت الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في عنوان الدراسة، حيث أن العنوان "أثر المتغيرات السياسية بين دولتي قطر ومصر في الفترة من 2011-2022م" حيث أن العنوان جديد ولم يتناوله أحد من الباحثين في دراسة مفصلة من قبل.

– ما تنفرد به هذه الدراسة الحالية من حيث المشكلة البحثية، حيث تفحص أثر المتغيرات السياسية على العلاقات المصرية القطرية في الفترة من 2011–2022م.

– كما أن الدراسة تناولت فترة زمنية جديدة لم تتناولها الدراسات السابقة، وهي المتغيرات السياسية في الفترة 2011–2022م.

– فضلًا عن أنَّ هذه الدراسة تطرح رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات المصرية القطرية بعد إعادة العلاقات في 2021م وتبادل الزيارات الرسمية وذلك من خلال المبحث الثالث من الفصل الرابع في الدراسة.

منهجية الدراسة:

يشترط في المنهج المستخدم في الدراسة أن يكون مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بموضوع وأهداف الدراسة، ونظرًا لأن الدراسة تسعى للكشف عن أثر المتغيرات السياسية على العلاقات المصرية القطرية، فقد يكون من الأنسب اعتماد هذه الدراسة على منهج "تحليل النظم" كمنهج رئيسي بالإضافة إلى المناهج التالية:

– منهج تحليل النظم

استندت الدراسة على منهج تحليل النظم من خلال تفسير الطبيعة القائم عليها النظام في كل من قطر ومصر، والمتغيرات المختلفة التي تحكم هذه الأنظمة، ثم الكشف عن أثر المتغيرات السياسية في التأثير على السياسات القائمة لهذه الأنظمة، ومدى الارتباط والعلاقة التي توجد بين الأنظمة وبين المؤثرات والمتغيرات المختلفة.

إن منهج تحليل النظم يستند على تفسير طبيعة الأنظمة القائمة وتحليل النظم في العلاقات بين الدول، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات وهو يتعدى التحليل إلى تفسير البيانات واستخلاص النتائج منها.

وينطلق في تحليل النظام السياسي في وظيفتين أساسيتين هما:

- المدخلات: وتعني مجموعة المطالب والتأييدات التي يتلقاها النظام السياسي وتتضمن المطالب المادية والاجتماعية كالمطالبة بتحديد شروط العمل والقضايا التي تواجهها الفئات العمالية على سبيل المثال، اما المطالب السياسية فهي المطالبة التي لها علاقة بالضغوط او الاحتجاجات أو النداءات من قبل الهيئات والجماعات السياسية أو الأفراد للمهام في وضع السياسة العامة للنظام أو المشاركة فيه.
- المخرجات: كل ما يصدر عن النظام من إجراءات وردود أفعال تقوم بها السلطات لمواجهة المدخلات، بالمحصلة فان المخرجات بالمجمل تتمثل في شكل تدابير وقرارات.

- المنهج التاريخي

سوف نستخدم المنهج التاريخي، وذلك لاستعراض تاريخ الأحداث المتتالية في حدود البحث المكانية، وربطها بالأحداث الحالية والتي بلا شك أثرت على تطورها ومجرياتها. وهو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخيرًا تأليفها؛ ليتم عرض الحقائق أولًا عرضًا صحيحًا في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة. من خلال الرجوع إلى تاريخ السياسة المصرية والقطرية، ومحاولة رصد أهم المحددات المؤثرة في العلاقات المصرية القطرية.

ويرى أصحاب المنهج التاريخي أن أغلب العلاقات الدولية كانت تقع في نطاق السياسة الخارجية، فإن الدبلوماسية كان لها دور في الإشراف على التنفيذ من خلال وزارات الداخلية، بالتالي فبإمكان المدرسة التاريخية تحقيق مجموعة من المزايا:

- القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو اخفاق قادة الدول في تبني سياسة خارجية محددة في وقت ما.
- إن استخدام المنهج التاريخي يؤدي إلى تفهم أكبر وأعمق الاتجاهات التي يسلكها تكور العلاقات بين الدول.
- يساعد على تفهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرار في السياسة الخارجية والدوافع التي تمليها.

- المنهج الوصفي التحليلي

يُعرَّف المنهج الوصفي التحليلي: "بأنه طريقة في البحث تتناول تفسير وتحليل الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف علمي وعملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة".

وسنستعين بالمنهج الوصفي التحليلي باعتباره منهجًا مناسبًا لوصف وتحليل الأحداث التي ميزت التحول السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011م، وظروفه ونتائجه، وتأثير فواعل البيئة الداخلية خصوصًا المؤسسة العسكرية مع مختلف مراحله.

- المنهج المقارن

المقارنة هي التمييز بين شيئين أو وصف الخصائص والصفات المشتركة أو الحديث عن شيئين مختلفين أو أكثر أي هي تقصي نقاط التشابه والاختلاف، ويقول الفيلسوف

الفرنسي " الكيس دي توكفيل" إن المقارنة شيء أساسي للفكر البشري علاوة على انها جوهر المنهج العلمي، فمقارنة ماضي أمتنا وحاضرها ومقارنة تجارب الأمم الأخرى يعمق من رؤيتنا لمؤسساتنا الخاصة.

ويقوم هذا المنهج بمقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة مع السياسة الخارجية لدولة أخرى من أجل الوصول إلى نقاط التشابه أو الاختلاف فيما بينها، ويطبق هذا المنهج نفسه على السياسة الخارجية لدولة معينة في حقبتين لكل منها طابعها الخاص.

لذا تم الاعتماد في دراستنا على المنهج المقارن من خلال دراسة حقب معينة من العلاقات المصرية القطرية خلال فترة الثورة المصرية وفي الفترة اللاحقة لها، وسنحاول إبراز الفرق بين سياسة قطر تجاه التحول السياسي وتغير القيادة السياسية في مصر، وكيف كانت تتباين سياستها تجاه تلك التحولات السياسية.

- نظرية صنع القرار

اعتمدت الدراسة على منهج صنع القرار في تحليل وتفسير المتغيرات السياسية، وتحديد أثرها على العلاقات المصرية القطرية، حيث ينظر إلى النظام السياسي من خلال منهج صنع القرار باعتباره ميكانزيم لصنع القرارات.

إن نظرية صنع القرار تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما تحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجيين الذين تتفاعل معهم.

إن جوهر منهج صنع القرار هو صانع القرار وهي الدولة أو من يمثلها من أشخاص ومؤسسات، فالمنهج يركز على البيئة الداخلية والإطار السياسي الذي يتشكل معه عملية صنع القرار، ومن خلال هذا المنهج سيتم معرفة العوامل التي تؤثر على صانعي القرار السياسي، وصناعة القرار السياسي بالدولة، ونتائج هذه القرارات على الدولة، وهل هذه القرارات قرارات شخصية أم أنها لصالح أفراد المجتمع في كلتا الدولتين. وبالتالي سيتم تطبيق هذا المنهج عن طريق معرفة صانعي القرار السياسي وعلاقتهم بالمتغيرات السياسة والتحول السياسي، والسياق الذي أدى إلى اتخاذ هذه القرارات مع معرفة تبعات هذه القرارات على العلاقات المصرية القطرية.

مصطلحات الدراسة:

- العلاقات الدولية:

يتسع مفهوم العلاقات الدولية ليشمل كل صور العلاقات والتفاعلات والتبادلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، التي تتم عبر الحدود بين الدول.

ومنه يمكن أن نتناول المؤشرات الإجرائية لمفهوم العلاقات الدولية: والتي تتمثل فيما يلي: (وجود دول، وجود تبادل بينهم، وجود أهداف لتحقيقها من التبادل).

- مصطلح الأثر:

هو القدرة على تحقيق نتائج مستهدفة وتتأثر هذه القدرة بمدى النجاح في اختيار واستخدام مزيد مناسب للمدخلات أو الموارد دون إهدار أو إسراف.

ويمكن استنباط التعريف الإجرائي للأثر بأنه: مجموعة عوامل متداخلة ومتشابكة للسياسة تستند على أساسها التأثير بالمتغير الأخر.

- **الثورة:**

الثورة: هي تغيرات فجائية وجذرية، تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية، وأحيانًا عنيفة بحكم آخر، وهي التحرك الواسع خارج إطار البنية الدستورية القائمة يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة وهي حركة تغيير لشرعية سياسة قائمة لا تعترف بها وتستبدله بشرعية جديدة.

ومنه يمكن استنباط التعريف الإجرائي للثورة وهي: "التغيير الذي يحدثه الشعب لتحقيق طموحاته في تغيير نظام الحكم وتحقيق الإصلاحات".

- **الحِراك الشعبي:**

الحِراك الشعبي عبارة عن حركة شعبية تقوم بها الشعوب ضد أنظمتها الحاكمة نتيجة لطغيانها، أو نتيجة لسلبها إرادة شعوبها. ولذلك؛ فإن الحِراك الشعبي هو درجة متقدمة عن الانتفاضات والهبات الشعبية، وأقل درجة من الثورات الشعبية.

ومنه يمكن استنباط التعريف الإجرائي للحِراك الشعبي وهو:"عبارة عن حركة شعبية تقوم بها الجماهير عشوائيًا دون أن يكون لها هدف بارز ولا قيادة ولا منظرين يدافعون عن أهدافها".

- **الربيع العربي:**

الربيع العربي هي: حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال آواخر عام 2010م ومطلع 2011م، بدأت الحراكات في تونس عندما أضرم الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجًا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، وعدم تمكنه من تأمين قوت عائلته، فاندلع بذلك الحراك التونسي، وانتهى في

14 يناير 2011م عندما غادر "زين العابدين بن علي" البلاد إلى مدينة جدة في السعودية، واستلم من بعده السلطة محمد الغنوشي الوزير الأول السابق، وبعدها بتسعة أيام، اندلع الحراك المصري في 25 يناير 2011م، وفي 11 فبراير 2011م أعلن الرئيس "محمد حسني مبارك" تنحيه عن السلطة، ثم سُجن وحُكم بتهمة قتل المتظاهرين خلال الحراك. وإثر نجاح الحراكين التونسي والمصري بإسقاط النظامين؛ بدأت الاحتجاجات السلميَّة بالانتشار سريعًا في أنحاء الوطن العربي الأخرى المطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية في بلدانهم.

ومنه يمكن استنباط التعريف الإجرائي للربيع العربي وهو: "هي هبات شعبية قامت في الدول العربية منذ نهاية عام 2010 احتجاجًا على الأوضاع الداخلية في بلدانهم من أجل التغير والإصلاح والتنمية".

- التحول السياسي:

وجب من الناحية اللغوية التفريق بين التحول/التغير من جهة، والتحويل/التغيير من جهة ثانية، فالتغيير لغة يعني: التبدل ويقصد به التحول، أو التنقل من مكان إلى مكان، والتحول عن شئ، والانتقال، التغير من حال إلى حال، يعني الانصراف عنه إلى سواه، فالتحول هو مسألة غير إرادية من حيث حدوثها من عدمه، بل هو قانون رئيسي من قوانين الطبيعة والمجتمع غير قابل للوقف أو التعطيل، ويتجه التحول في طبيعته على المدى الطويل نحو الأفضل، ولا يسير في خط مستقيم لأن هناك منعرجات تعترض طريقه، كما يتعرض لانتكاسات داخلية وخارجية، وما يميز المجتمعات المعاصرة هو أن التحول يسير بوتيرة تكون متسارعة بسبب التقدم التكنولوجي والعلمي الرهيب.

أما التحويل/التغيير لغة "هو جعل الشيء على غير ما كان عليه"، أما من الناحية الاصطلاحية، فقد كانت بعض الصعوبات في ضبط تعريف شامل لمفهوم "التحول السياسي"، وهذا نظرًا للسياق التاريخي والظروف السائدة في كل دولة، وكذا اختلاف الجوانب التي يركز عليها، والزوايا التي ينظر منها كل باحث لهذا المفهوم، ويمكن تصنيف التعريفات التي تناولت ظاهرة "التحول السياسي" إلى مجموعتين:

أ- **التحول السياسي كسلوك:** يرى هذا الاتجاه أن التحول السياسي هو سلوك جديد يجري انتهاجه في دولة أو مجتمع ما، يقضي بالانتقال من وضع لأخر، فيرى محمد عابد الجابري أن التحول السياسي: "هو انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو ايديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الفقر إلى الغنى، وتغيير الولاء للشخص أو الحرب، وفق حركية غير مضبوطة ومفتوحة على كل الاحتمالات" وحسب صاموئيل هانتنغتون فإن التحول السياسي هو: "انتقال من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم سياسية ديمقراطية".

ب- **التحول السياسي كأسلوب:** يركز هذا الاتجاه في تعريفه للتحول السياسي على الطريقة التي تتم على أساسها عملية التغيير، فالتحول السياسي حسب بعض المفكرين هو ثورة سياسية بيضاء، وهي مصطلح يطلق مجازًا لوصف التغيير الجذري في سدة الحكم، وفي قمة الهرم السياسي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بطرق سلمية، على عكس الثورة العنيفة التي تتميز بإراقة الدماء والمواجهة المباشرة، ويعود سبب الثورات السلمية إلى استسلام السلطة أو النخبة الحاكمة، وتنازلها عن الحكم لصالح قوى سياسية واجتماعية صاعدة.

وفي دراسة ظاهرة التحول السياسي، لابد من الأخذ بعين الاعتبار، العلاقة الوثيقة التي تربطه بالسلطة السياسية، واستحالة دراسته بمعزل عن النظام السياسي، ذلك أنه من الصعوبة بمكان العثور على نموذجين متطابقين للتحول السياسي، وهذا لخصوصية الوحدات السياسية وأنظمتها، لكن فهم أي تحول سياسي في دولة ما يساعد على تفسير ظاهرة سياسية مماثلة في دولة أخرى.

أما التغيير السياسي فيشير إلى "الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي، ويطلق مصطلح "إصلاح" على كل تغيير سياسي سلمي، وفي المجمل فإن التغيير السياسي هو مجمل التحولات، التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع،أو في طبيعة العمليات السياسية، والتفاعلات، بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما من شأنه أن يؤثر على مراكز القوة بحيث يسمح بإعادة توزيع السلطة، والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول.

- القيادة السياسية:

هي قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي، بمعاونة النخبة السياسية في تحقيق أهداف المجتمع السياسي وترتيبها حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، وبما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع. وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع.

ومنه يمكن أن نتناول المؤشرات الإجرائية لمفهوم القيادة السياسية: والتي تتمثل فيما يلي: (وجود قائد، وجود نخبة سياسية تؤيد القائد وتسانده، وجود أهداف لتحقيقها)

ويكون هناك تفاعل بين تلك المكونات وذلك التفاعل ينطوي على إمكانية التأثير المتبادل فيما بينها، والذي يعد سلوك القائد محصلة له.

- نظرية الدور

يمكننا النظر إلى تلك الدراسة بعدسة نظرية الدور، والتي تميزت في بحثها في السلوك السياسي الخارجي للوحدة الدولية، وذلك من أجل الوصول إلى تفسيرات لأسباب اختلاف السلوك الخارجي للدول والذي يمكن أن يقترن بمصادر قوة متساوية، كما يمكن استخدامها في تحليل سلوكيات الدول على المستوى الداخلي والخارجي.

وتقوم نظرية الدور أساسًا على افتراض أن أفعال الوحدات السياسية الدولية في غالبيتها تحكمها وتسيرها تصورات وتوقعات معينة حول ضرورة قيامها بدور أو مجموعة من الأدوار في النظامين الإقليمي والدولي.

عرف الدكتور إسماعيل صبري مقلد الدور بأنه: "محصلة ما تقوم به الدولة من أفعال وممارسات على الصعيد الدولي, والتي تهدف منها إلى تحقيق ما تحدده لسياستها الخارجية من أهداف أو لما تحاول الدفاع عنه من قيم ومصالح عليا"، أو أنه في نظر صبري مقلد: الأداة التي تستخدمها الدولة في الدفاع عن أهدافها ومصالحها القومية، من خلال ما يوفره هذا الدور من قدرة على التفاعل المستمر مع النظام الدولي ووحداته المختلفة.

وبناءً على ما سبق فإن لكل وحدة دولية تؤديه في النسق الدولي وبشكل مستمر، وهذا ما يعد من أهم ملامح وعلامات سياستها الخارجية.

نظرية الدور في حقل العلاقات الدولية:

انطلاقًا من النجاح الذي حققته نظرية الدور في تحليل سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين الاستعانة بها في دراسة الظواهر السياسية ونقلها إلى حقل العلاقات الدولية، فقد تم نقل مفهوم الدور إلى مجال السياسة لدراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى، على اعتبار أن الدولة تُعَبِّرْ عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي.

تقوم هذه النظرية بالأساس على مفهوم التفاعل بين الدول في النظام،هذا التفاعل بتبادل بين الدول بطريقة منظمة تلقي القبول بالقيام بالدور والتفاعل، لذا فإن الدور هو نتاج جهود جمعي ضمن النظام الدولي، كذلك يعتبر مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة لتؤكد تبوؤها مركزًا معينًا أو مكانة في النظام الدولي، من ناحية أخرى إن سلوك الدور وسيلة للدولة تحاول بها مواجهة مطالب الجماعة الإقليمية أو الدولية التي تنتمي إليها، فإذا نجحت الدولة في دورها، تكون لعبت أدوارها بشكل مناسب حسب رؤيتها في سياق النسق الدولي.

- **النسق الإقليمي:**

يقصد بالنسق الإقليمي مجموعة من الدول الواقعة في منظومة جغرافية محدودة متميزة، وقد يكون هناك تجانس ثقافي واقتصادي واجتماعي وسياسي بين هذه الدول، كما هو الحال في حالتي مصر وقطر.

- **النسق الدولي:**

يقصد بالنسق الدولي: مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيًّا من خلال عملية التفاعل، ويتميز بالترابط بين وحداته، ويتسم بالترتيب التدريجي للوحدات الأساسية ويتحدد ترتيب

كل دولة في هذا النسق طبقًا لمجموعة من المؤشرات التي بمقتضاها تنقسم الدول إلى وحدات عُليا ووحدات دُنيا.

المراجع الأولية

أولًا: الرسائل العلمية:

- آل ثاني، محمد بن عيد.(1992): "السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية(1981-1991)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- بسيوني، محمود إبراهيم.(2012): "تطور العلاقات المصرية – السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية(1980-2002)".رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.
- إسراء،أحمد إسماعيل.(2015): "العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- الجمل، مايسة.(1998): "النخبة السياسية في مصر – دراسة حالة النخبة الثورية"، رسالة دكتوراة منشورة(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).
- محمد، شريفة فاضل.(2012): "توجه السياسة الخارجية بعد ثورة 25 يناير": رؤية استشراقية، ورقة قدمت إلى المؤتمر الدولي بعنوان: (الواقع السياسي المصري بعد ثورة 25 يناير: رؤية استشراقية، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة حلوان.
- سيف، إبراهيم محمد.(2015): "سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطنية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي" (1917-2013)، جامعة بيرزيت.
- مدوخ، نجاة.(2014): "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة" – دراسة حالة سوريا: (2010-2014)، جامعة محمد خيصر- بسكرة.

- القاق، علا زكي داود.(2015): "دور الوظيفة في تحليل سياسات جامعة الدول العربية خلال الفترة (1945-2014)"، جامعة الشرق الأوسط.

- قدوم، علاء خميس (2015): "السياسة القطرية تجاه تحولات النظام السياسي المصري في ضوء الحراك الشعبي" (2011-2015)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة.

- كزيز، صباح. (2014): "دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن" (2010-2014)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة.

- السويركي، غسان. (2013): "ثورة 25 يناير المصرية وتأثيرها على الأمن القومي الاسرائيلي"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر - غزة.

- أبو شاويش، كمال علي أحمد. (2013): "ثورة 25 يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية"، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين.

- عبدالله، محمد عارف (2012): "دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجًا)"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح, نابلس.

- الجبور، محمد سمير.(2014): "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية" رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

- لوز، ياسر محمد على.(2013): "دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

– شراب، منذر.(2014): "السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية(2003–2012)".رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة.

– الرنتيسي، محمود سمير.(2013): "السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية"، رسالة ماجستير، البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة.

– أبو نحل، هديل محمود.(2015): "تطور العلاقات التركية المصرية في ضوء المتغيرات المصرية (2011–2015)".رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة.

– حلس، كمال عطية.(2012): "أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية – المصرية (2005–2012)".رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة.

ثانيًا: المراجع العربية:

– اللحاح، أحمد، وأبوبكر، مصطفى.(2002): "البحث العلمي: تعريفه– خطواته– مناهجه– المفاهيم الإحصائية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

– أبوطالب، حسن.(1998): "علاقات مصر العربية 1970–1981 مرحلة السادات"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية.

– إسماعيل، محمد صادق.(2010): "العلاقات المصرية – الخليجية: معالم على الطريق"، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

– بدر الدين، إكرام.(2011): "الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

– التميمي، نواف.(2012): "الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر"، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم.

- جرغون، عرفات علي.(2016): "قطر وتغير السياسة الخارجية.. حلفاء.. أعداء"، دار العربي للنشر، القاهرة.
- آل ثاني، العنود.(2012): "التجربة التنموية لدولة قطر"، بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم.
- جرجس، فواز.(1997): "النظام الإقليمي العربي والدول الكبرى دراسة في العلاقات العربية- العربية، والعربية- الدولية"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- بسيوني، محمود، هلال، محمد.(2012): "الجمهورية الثانية في مصر"، القاهرة، دار الشروق، يوليو.
- الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية.(2013): "الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات"، تموز 2013.
- عبدالله، عبد الخالق.(2012): "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2012.
- الشلق، أحمد.(1999): "فصول من تاريخ قطر السياسي"، ط1، الدوحة.
- قواعد وأصول التنظيم الدبلوماسي والقنصلي وتطبيقاتها في دولة قطر، ط2، المعهد الدبلوماسي، وزارة الخارجية القطرية، الدوحة، (2014).
- وزارة الخارجية، (أبريل، 2009)، خطة عمل دولة قطر لتحالف الحضارات، وزارة الخارجية- قطاع التعاون الدولي، دولة قطر.
- قرني، بهجت وعلي الدين هلال.(2002): "السياسات الخارجية للدول العربية"، ترجمة: جابر سعيد عوض، الطبعة الثانية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

– الهيئة العامة للاستعلامات، يوميات ثورة 25 يناير"حرية .. ديموقراطية .. عدالة اجتماعية"، القاهرة،2011.

– برنتون، كرين.(2011): "دراسة تحليلية للثورات، ترجمة: عبدالعزيز فهمي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

– توفيق، سعد حقي.(2000): "مبادئ العلاقات الدولية"، ط1، داروائل للطباعة والنشر , الاسكندرية.

– سليم، محمد السيد.(2001): "تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية". دار الجيل، بيروت.

– أبو نحل، أسامة.(2013): "الحراك العربي المعاصر دراسة سياسية سوسيولوجية"، ط1، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت.

– منصور، ممدوح محمود مصطفى.(1997): "سياسات التحالف االدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية"، مكتبة مدبولي، القاهرة.

– الكيالي، عبدالوهاب.(1985): "الموسوعة السياسية"،ج1، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

– حتى، ناصيف.(1987): "القوى الخمس الكبرى والوطن العربي دراسة مستقبلية"،ج1، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ثالثًا: الدوريات:

– بطرس بطرس غالي،"السياسات الخارجية للدول الكبرى"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 18 الجمعية المصرية للعلوم السياسية، مصر، سبتمبر1962.

– إبراهيم، حسنين توفيق.(2011): "النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطة ومعضلة الشرعية"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

– إدريس، محمد السعيد.(2012): "مصر وايران بعد قمة عدم الانحياز في طهران"، مختارات إيرانية، العدد 146.

– الأشقر ، جلبير .(2013): "الشعب يريد بحث جذري فى الانتفاضة العربية"، ترجمة عمر الشافعي، دار الساقي، بيروت.

– البزاز ، محمد.(2008): "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول"، كلية الحقوق، مكناس، المغرب.

– تشيكو، كاتالينا مارتن.(2012): "اليمن تكريس الإفلات من العقاب وتهديد عملية انتقال السلطة"، انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في إطار قمع الحركة الاحتجاجية فبراير ديسمبر 2011.

– خضير، ماجد.(2011): "مقومات السياسة الخارجية القطرية – دراسة في السلوك السياسي"، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.

– خليفة، عزمي.(2014): "السياسات الإقليمية تجاه السياسة الخليجية لقطر في الشرق الأوسط"، المركز

الاقليمي للدراسات الاستراتيجية.

– عبد العاطي، محمد. (2007): العلاقات المصرية الإيرانية: رؤى مختلفة ومواقف متباينة، الدول العربية وايران الثورة"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

– ليستر، تسارلز .(2014): الأزمة المستمرة تحليل المشهد العسكري في سوريا"، مركز بروكنجز الدوحة.

– المركز العربي.(10/7/2014): "العدوان الإسرائيلي الجديد على غزة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة
السياسات، الدوحة.

– مساعيد، فاطمة.(2014): "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية: بين التراجع والتمدد"، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة الجزائر، العدد 11.

– النابلسي، شاكر .(17/8/2011): لماذا أصبحت قطر قاطرة الثورة العربية؟" صحيفة الوطن، السنة 17، العدد5931.

– الناصري، نبيل.(2013): سياسة قطر الخارجية في عهد الشيخ تميم: قطيعة أم استمرار؟" الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

المجلات العلمية:

– عمار، رضوى.(25/8/2013): تأثيرات الأزمة المصرية في موازيين القوى الاقليمية"، مجلة السياسة المصرية، تحليلات.

– أحمد إبراهيم محمود.(1995): "السياسة الخارجية المصرية المراحل والقضايا والفروض الرئيسة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 121، القاهرة.

– المدلل، وليد، والرنتيسي، حسن.(2014): "مقومات وسمات السياسة الخارجية القطرية"، مجلة الجامعة
الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة، الجامعة الاسلامية، مجلد2، عدد1.

– بيبرس، سامية.(2012): "الدور القطري في تسوية الأزمات"، مجلة شؤون عربية، العدد 149.

– خليفة، عزمي. (2012): "التأرجح: موقف دول الخليج من ثورة 25 يناير في مصر"، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، القاهرة.

– جمال الدين، محمود. (2003): العلاقات الأمريكية القطرية 1987—1995"، مجلة بحوث الشرق الأوسط.

سادسًا: المواقع الإلكترونية:

– "العلاقات القطرية المصرية"، المعرفة؛ http://www.marefa.org/index.php–

"العلاقات الليبية المصرية"، المعرفة؛

http://www.marefa.org

– أبودنيا، محمود.(4/2/2012): قطر تنتظر التحول السياسي الإيجابي الكبير في مصر"، الأهرام العربي، حوار الطيب الصادق؛

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=792366&eid=493

– الأناضول.(13/3/2016): "العلاقات الإيرانية القطرية تتسم بالمنافسة والمنفعة المتبادلة"، اقتصاد مال وأعمال السوريين

http://www.eqsad.net/read/13321

سابعًا: المراجع الأجنبية:

- Christopher Blanchard, Qatar(2012): Background and U.S Relations, Congressional research service Report for Congress, Washington.

- Colombo, S. (2012) The GCC Countries and the Arab Spring. Between Outreach, Patronage and Repression, Instituto affair intemazionali, rome, Italy.

- Hroub, Kh. (2012). Qatar and the Arab Spring. Perspectives. #4 November. 2012. Heinrich Boll Stiftung.

-IMF(2012). Qatar 2012 IV consultation, IMF CountlY Report No. 12/18, International Monetary Fund. Publication Services. Washington..

Israel must negotiate with Hamas, Qatari ruler says, ynetnews, 30/1/2007-

http://www.ynetnews.com/articles/0.7340.L-3358936.00html -

- Khatib, L. (2013): Qatar's foreign policy: the limits of pragmatism Intemational Affairs 89 The Royal Institute of Intemational Affairs. Published by Blackwell Publishing, USA.

- Mal Brunot, Georges, (2012): "pourquoi le Qatar achete le monde, politique intemational"

http://www.politiqueintemationale.com/revue/afiicle.php?id-

http ://wikileaks.org/cable/2010/02/1 ODOHA71 .html